الفصل الثالث

بناء مجتمعات المعرفة:

التحديات الجديدة للتعليم العالى*

إن التحولات التى يمر بها الاقتصاد والتوجهات الجديدة التى تكتسح العالم اليوم تؤثر على نظام التعليم العالى شكلا ومضمونا، ولذا فإن هذا النظام لم يعد بمعزل عن تأثيرات العولمة وما تحمله من مفاهيم جديدة ومعارف هائلة ومتنوعة، وثورة كبيرة فى المعلومات والاتصالات، وأصبح هذا المدى المعرفى الضخم العامل الأساسى للمنافسة الاقتصادية العالمية والعمود الرئيسى، الذى ترتكز عليه الدول فى خوض غمار السباق الكونى للحاق بركب التقدم والريادة. وقد أسهمت التكنولوجيا الحديثة للحاسبات، والبرامج والمعدات المتعلقة بها، إضافة إلى تكنولوجيا الاتصالات والفضائيات فى إزالة عوائق الزمان والمكان، فلم يعد هذان العاملان عائقا أمام البشر مع التقدم الذى يشهده العالم اليوم. وأصبح تبادل المعلومات والوصول إليها أسهل من أى زمان مضى، ويتمكن الأفراد الآن من الولوج إلى المعرفة فى أى مكان كان وفى غضون ثوان بسيطة؛ فرسائل الاتصال الجديدة تجوب الأفراد فى رحلات علمية ومعرفية فى فترات قصيرة وهم قاعدون فى أماكنهم.

ورغم الحسنات التى قد جلبتها التكنولوجيا، إلا أن الخوف من التغيير يظل عامل تهديد لبعض المؤسسات، وعند النظر إلى الجانب الإيجابى، نجد أن دور التعليم العالى فى بناء اقتصاد المعرفة، والتأثير فى تنوير المجتمع بالمدينة والديموقراطية أصبح أكثر تأثيرا وأسهل بفضل ما توافر فى مؤسسات التعليم العالى من وسائل وتكنولوجيا حديثة ومتطورة، أسهمت فى إحداث نقلة نوعية فى دور التعليم العالى. إن التعليم العالى يلعب دورا أساسيا فى بناء القدرات البشرية التى يعتمد عليها فى إنتاج المعرفة واستخدامها Knowledge production and utilization، وفى تطوير

* تأليف جميل سالمى Jamil Salmi.

المهارات والمعارف الفردية التى تكتسب من خلال الممارسات، والتعلم مدى الحياة lifelong learning.

وأحد الجوانب الايجابية التى أثرت فى مجال التعليم العالى، هو ظهور أنواع جديدة من المؤسسات new types of instituhons، وأنماط جديدة للمنافسة، مما جعل المؤسسات التعليمية التقليدية تغير فى أساليب وأنماط التعليم مستفيدة من الإمكانات، التى تقدمها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدةnew infomation and communication technologies ولكن الجانب السلبى الذى تحمله هذه التكنولوجيا والتحولات التى أحدثتها تتركز حول خطورة تنامى الفجوة الرقمية digital divide بين الدول والشعوب.

ومع ظهور الإمكانات والفرص الجديدة، مازالت الأنظمة التعليمية تعانى فى الدول النامية من مواجهة مصاعب كثيرة، تتعلق بالتطورات الحديثة والمقدرة على مجاراتها واستغلالها بالطرق الصحيحة والاستفادة منها فى الارتقاء بالمستويات التعليمية. وبقيت المشكلات التى تعانى منها هذه الدول قائمة رغم توافر التسهيلات والتقنيات الحديثة، من المشكلات الرئيسية التى بقيت عالقة، على سبيل المثال المقدرة التى توسع فى استيعاب الطلبة فى مؤسسات التعليم العالى، وتحقيق تكافؤ الفرص للمتقدمين، ومواءمة التعليم مع متطلبات المجتمع، والممارسات الإدارية الصعبة والمقدرة على ضبط الجودة والحفاظ عليها. وهذه أمثلة من تحديات أخرى مازال عديد من الأنظمة التعليمية غير قادر على حلها، رغم ما يوفره عصر المعرفة من بدائل وخيارات.

أغراض واستنتاجات التقرير

عمل البنك الدولى على دعم الجهود الداعية إلى تطوير التعليم فى عدد من الدول، إلا أن هناك فكرة بأن البنك الدولى لم يكن متجاوبًا بشكل كاف مع متطلبات ورغبات زبائن clients التعليم العالى؛ خاصة فى الدول الأكثر فقراً، وبمعنى آخر أن قطاع التعليم العالى لم يحظ بالعناية الكافية التى تتناسب مع أهميته فى حركة التطوير الاجتماعى والاقتصادى. والنظرة السائدة عن البنك الدولى أنه يدعم التعليم

الأساسى، وغالبا ما يكون ذلك على حساب الإنفاق الموجه للتعليم العالى، ومن الملاحظات الموجهة للبنك دعوته لزيادة الإنفاق على التعليم الأساسى، والتوسع فى دور القطاع الخاص فى التعليم، وتراجعه عن دعم الدول ذات الدخل المنخفض-low income countries فى الاستثمار فى تنمية الموارد البشرية فى المستويات العليا. وبناء على هذه الملاحظات، ونتيجة للتغيرات السريعة rapid changes التى أحدثتها العولمة، والمشكلات القائمة فى التعليم التقليدى، فإنه على البنك الدولى، أن يغير من سياساته تجاه التعليم العالى، وإعطائه اهتماما يتناسب مع دوره الريادى وأهميته فى حركة التغيير والتطوير.

ويصف هذا التقرير الدور الذى يقوم به التعليم العالى فى بناء القدرات التى تسهم فى المشاركة فى اقتصاد عالمى مبنى المعرفة، كما يدرس التقرير الخيارات التى يمكن الأخذ بها فى التعليم العالى لتعزيز دوره فى النمو الاقتصادىeconomic growth وتقليل الفقرreduce poverty. ويتطرق التقرير إلى الأسئلة الآتية: ما أهمية التعليم العالى فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية؟، كيف يمكن للبنك الدولى والهيئات الأخرى المعنية بالتنمية والتطوير المساعدة فى هذا الإطار؟.

ويقدم التقرير الجهود المستمرة للبنك الدولى فى المجال البحثى والتحليل للأوضاع القائمة المتعلقة باقتصاديات المعرفة والتطور العلمى والتكنولوجى. ومن خلال هذه المعلومات والبيانات، يوضح التقرير كيف يمكن للدول أن تكيف نظام التعليم العالى وزيادة مشاركته فى مواجهة التحديات، وإسهامه بفعالية فى دفع حركة التغيير والتطوير، بما يتلاءم مع مقتضيات المرحلة ومتطلبات قوى السوق المحلية والعالمية internal and internationel market forces، كما يسرد التقرير المبررات الداعية إلى ضرورة استمرار دعم الدولة للتعليم العالى، ودورها فى دعم النمو الاقتصادى المبنى على المعرفة، وأخيرا، يقدم التقرير مراجعة للدور الذى يقوم به البنك الدولى فى دعم التعليم العالى، ويختم ذلك بعدد من التوصيات حول الدور المستقبلى للبنك الدولى.

ويعتبر هذا التقرير توسعًا للمواضيع الواردة فى الوثيقة الأولى للبنك الدولى حول التعليم العالى، والتى أطلق عليها: التعليم العالى: دروس فى الخبرة Higher

Education: the lessons of experience، ويركز بشكل أساسى على عدد من التوجهات الجديدة، ومنها:

- ظهور دور المعرفة كمحرك أساسى للتنمية الاقتصادية
- ظهور مزودين جدد للتعليم العالى العابر للحدود.
- تغير أنماط وأساليب تقديم التعليم العالى نتيجة لثورة المعلومات والاتصالات.
- بروز تأثير قوى السوق فى التعليم العالى، من خلال وجود سوق عالمية منافسة للقوى البشرية المؤهلة تأهيلا عاليا.
- زيادة الطلب من الدول على البنك الدولى للحصول على الدعم المالى؛ لتطوير التعليم العالى.
- إدراك الحاجة إلى وجود توازن ونظرة واسعة نحو التعليم من خلال النظر للتعليم العالى ومشاركته فى بناء القدرات البشرية من جانب، ودوره الإنسانى والاجتماعى فى الرقى بالمجتمعات فى مختلف المجالات.

وباختصار، تركز الوثيقة على توجيه الانظار إلى الآتى:

- إن التقدم الاجتماعى والاقتصادى يتم إنجازه بشكل أساسى، من خلال الحصول على المعرفة وتطبيقها.
- ضرورة التعليم العالى فى حركة التطوير والإبداع وتطبيق المعرفة، وكذلك فى بناء القدرات الفنية والمهنية.
- تعتبر الدول النامية والتى فى المرحلة الانتقالية فى خطر، كونها أصبحت مهمشة فى عالم التنافس الاقتصادى؛ لأن نظام التعليم العالى فيها غير قادر على إعداد الكوادر المؤهلة القادرة على المشاركة فى إنتاج واستخدام المعرفة.
- تتحمل الدول المسؤولية لوضع الأطر الضرورية التى تساعد على تشجيع مؤسسات التعليم العالى لتقوم بدورها، وتكون أكثر قدرة على التجديد والإبداع، وأكثر استجابة للتنافس العالمى فى اقتصاد المعرفة وتغيير متطلبات السوق فى حاجاته من القوى البشرية المؤهلة تأهيلاً عاليًا.

- يمكن لمجموعة البنك الدولى مساعدة الدول للحصول على الخبرات الدولية والموارد، التى تحتاجها هذه الدول؛ لتحسين كفاءة وفعالية نظام التعليم العالى.
- سياسة التعليم العالى فى إطار استراتيجية البنك الدولى للتنمية.

تشير هذه الدراسة إلى ضرورة دعم برامج التعليم العالى للمساهمة فى تنفيذ الإطار الاستراتيجى العام والأهداف التى يرنو إليها البنك الدولى، كما هو موضح فى الآتى:

تقليل الفقر من خلال النمو الاقتصادى

يؤثر التعليم العالى بشكل مباشر على الإنتاجية الوطنية، التى تحدد المستويات المعيشية ومقدرة الدولة على المنافسة فى الاقتصاد العالمى، وتقوم مؤسسات التعليم العالى بدعم المعرفة ودفع حركة الاقتصاد، وتقليل الفقر من خلال:

- تأهيل وتدريب الكفاءات القادرة على التكيف مع احتياجات سوق العمل، ويتضمن ذلك إعداد كوادر على مستوى عال من الكفاءة مثل العلماء، والمهنيين، والفنيين والمعلمين والقادة فى المجال الحكومى، والخدمة المدنية والأعمال الخاصة.
- تكوين معارف جديدة.
- بناء القدرات المتمكنة من الوصول إلى المعرفة الكونية، وتطويعها لملاءمة البيئة المحلية.

ومؤسسات التعليم العالى فريدة فى مقدرتها على المزج بين الثلاث المكونات المذكورة، وهى كلها مهمة لضمان تحول مستديم ونمو متكامل فى الاقتصاد، وينطبق ذلك بصفة خاصة على الدول ذات الدخل المنخفض، والمؤسسات الضعيفة، ومحددية رأس المال البشرى القادر على تسيير دفة الأمور بالشكل السليم.

تقليل الفقر من خلال إعادة توزيع المسؤوليات وإعطاء الصلاحيات

إحدى مميزات التعليم العالى دعمه لفكرة توزيع المسؤوليات وإعطاء الصلاحيات، وذلك من الأمور التى تم التأكيد عليها فى تقرير التنمية العالمية World Development Report ٢٠٠١/ ٢٠٠٢، وسوف يسهم توسيع الاستيعاب

فى التعليم العالى فى إيجاد فرص عمل ودخل أفضل للطلبة من الأسر المحتاجة؛ مما يعنى تقليل الفجوة فى المجتمع وتحقيق العدالة بين أفراده.

كما أن العادات والقيم والاتجاهات والأخلاق وكذلك المعارف التى يغرسها التعليم العالى فى الطلاب سوف تعمل بلا شك فى صقل شخصية الطالب وإعداده ليكون مواطنًا صالحًا ومسلحًا بالقيم الاجتماعية الضرورية، التى تساهم فى بناء مجتمع مدنى واع ومتماسك، ومدرك للقيم الاجتماعية والثقافية.

تحقيق غايات الألفية للتنمية

هناك شك فى مقدرة الدول النامية فى تحقيق تقدم لإنجاز وتحقيق غايات الأمم المتحدة الألفية للتنمية United Nations Millennium Development Goals فى مجالات التعليم؛ خصوصا ما يتعلق بالاستيعاب الكامل للطلبة فى التعليم الابتدائى، وإزالة التفرقة بين الجنسين فى مراحل التعليم العام، ووجود نظام فعال للتعليم العالى؛ اذ إن التعليم العالى يمكنه التأثير بشكل مباشر على النظام التعليمى بأكمله من خلال إعداد المعلمين وقادة المدارس، والمساهمة فى تصميم مناهج المدارس والبحث العلمى، كما أن تحديد معايير للقبول فى مؤسسات التعليم يضمن تطبيق أساليب متقدمة فى التدريس ومناهج قيمة فى مستوى المرحلة الثانوية، وما ينطبق من تأثير للتعليم العالى على النظام التعليمى، ينطبق أيضا على التعليم فى مجال الطب من حيث أعداد الأطباء والممرضين ومدراء المستشفيات؛ لتحقيق غايات الأمم المتحدة الألفية للتنمية فى ميدان الصحة الأساسية basic health.

الدولة والتعليم العالى

تشير الدراسات والبحوث المتعلقة بتأثير المعرفة على حركة التنمية والتطوير إلى وجود أربعة عوامل فاعلة فى عملية التغيير، شملت: الحوافز المقدمة للاستثمار، البنية التحتية للتكنولوجيا والاتصالات، المنظومة الوطنية للابتكار، وجودة الموارد البشرية. ويسهم التعليم العالى بدور كبير فى الابتكار وإعداد الموارد البشرية المؤهلة تأهيلا عاليا، ولذا تربط الحكومات استمرارية دعمها للتعليم العالى فى ثلاثة أمور مهمة، هى: المشاركة الخارجية، وقضايا المساواة، والدور الداعم للنظام التعليمى.

المشاركة الخارجية

يساعد الاستثمار فى التعليم العالى فى تحقيق فوائد عظيمة من المشاركات الخارجية، والتى تعتبر أمراً ضرورياً للاقتصاد المبنى على المعرفة - Knowledge driven economic والتنمية الاجتماعية Social development. ويتوقع من التعليم العالى أن يكون له دور فاعل فى المشاركة فى المجتمع ودفع حركة الاقتصاد والتنمية.

وتقود الاختراعات التكنولوجية ونتائج البحوث العلمية إلى رفع الانتاجية higher productivity فى المجتمع، وتحمل الجامعات زمام المبادرة ولعب الدور الرئيسى فى البحث العلمى، باعتباره إحدى المهام المنوطة بها بجانب التدريس وخدمة المجتمع. وتحقق الدول تقدماً فى القطاعات المختلفة مثل الزراعة والصحة والبيئة بناء على ما تطبقه من نتائج بحثية تسهم فى الارتقاء بالقطاعات التنموية المتعددة. ومن جانب آخر تسهم الجامعات فى توفير الكفاءات والعمالة المؤهلة والمدربة على استخدام التقنيات الحديثة، التى بدورها تقوم بدور فاعل فى الاستغلال الأمثل للابتكارات والنظم الحديثة وتطبيقها فى مجال العمل، فمن هنا يتبين أن التعليم العالى يقدم المعرفة، التى تكون عادة فى شكل ابتكارات وأفكار علمية أتت نتيجة للبحوث والدراسات، ويقدم فى الجانب الآخر الكوادر القادرة على التعامل والتكيف مع المعطيات العلمية الحديثة وتطويعها لخدمة بيئة العمل والمجتمع.

إن التعليم العالى يسهم فى بناء الشعوب، وتقريب الترابط الاجتماعى، وزرع الثقة فى موسسات المجتمع، كما يعمل على بث الوعى بالديموقراطية وفتح المجال للحوار، وتقدير التنوع والاختلاف فى الجنس والعرق والدين والمكانة الاجتماعية. وتؤمن المجتمعات الديموقراطية المتقدمة بما تقدمه نتائج البحوث والدراسات، التى تقدمها مؤسسات التعليم العالى، والتى تقدر أهميتها ودورها فى تغيير المجتمع وتطويره.

المساواة

تقف الإجراءات الصعبة والنظم التى يعمل من خلالها الأسواق الرأسمالية حجر عثرة أمام الحصول على قروض كافية لسد تكاليف التدريس فى التعليم العالى، ولذا

يحرم عدد كبير من ذوى الحالات الاقتصادية الصعبة من حصولهم على فرص التعليم العالى. ورغم وجود أكثر من ستين دولة يوجد بها نظام قروض للطلاب Student loan programme، يظل عدد الفئات القادرة على الاستفادة والاقتراض من صناديق قروض الطلاب محدودة، كما أن هذه القروض ليست متاحة بالضرورة لجميع الطلاب المحتاجين للمساعدة المالية، وفى بعض الدول لاتغطى هذه الصناديق سوى ١٠٪ من مجموع عدد الطلاب؛ مما يعنى وجود شريحة كبيرة غير قادرة على تحصيل التمويل اللازم لتغطية تكلفة الدراسة، وتتمكن بعض الدول الغنية من تقديم القروض بنسبة تتجاوز ١٠٪ من مجموع عدد الطلاب، ومنها على سبيل المثال: أستراليا، وكندا، والسويد، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية. وثمة جانب آخر يتعلق بصناديق قروض الطلاب، هو أن بعض الدول لا تقدمها لجميع التخصصات والبرامج، وإنما تكون مخصصة لبعضها فقط، وفقًا للخطط والتوجهات التى ترسمها تلك الدولة.

دعم المستويات الأخرى لنظام التعليم

يقوم التعليم العالى بدور فاعل فى دعم التعليم الأساسى والثانوى، وعند تحقيق كفاءة عالية فى التعليم العالى، يمكن تقليل الأعباء المادية على التعليم الأساسى والثانوى، وكذا فإن تطوير التعليم العالى يعتبر ضروريًا لضمان تقدم مستدام فى التعليم الأساسى، ومن القضايا المهمة التى يؤثر فيها التعليم العالى على التعليم الأساسى إما سلبا أو إيجابا، هو مساهمته فى إعداد وتدريب المعلمين وبناء القدرات الذاتية للكفاءات الإدارية للمؤسسات التعليمية، والمساهمة فى تصميم المناهج، والبحوث المتعلقة بالتدريس والتعليم، والتحليل الاقتصادى والإدارى للتعليم، ولذا فإن نوعية مخرجات التعليم العالى، ومساهمة الكوادر الموجودة فيه قد تكون سببًا فى تعثر مسيرة تطوير التعليم الأساسى، إذا لم تكن مؤهلة بالطريقة التى تواكب المعطيات الجديدة فى التطوير، وإذا كانت مساهمة التعليم العالى دون المستوى المطلوب.

ويتطلب الأمر وجود خطة شاملة لتطوير النظام التعليمى، بطريقة تضمن كل المستويات، وتحقق التوازن فى توزيع الموارد المالية على التعليم العالى والأساسى؛

تأكيدا على أن الدول تستثمر مبالغ كافية فى التعليم العالى، وتعطى عناية كافية لتحقيق غايات وأهداف الألفية الجديدة للتنمية. وعند النظر إلى الفوائد العامة التى يحققها التعليم العالى، ينبغى الالتفات إلى الجهود المشتركة والمملوكة لبعضها فى التعليم العالى والمراحل التى تسبقه، وكذلك العلاقة بين مرحلتى التعليم الجامعى وما بعد الجامعى، فالتعليم كله مراحل مترابطة وحلقة متصلة، وأى خلل قد يحصل فى إحدى هذه المراحل يؤثر على الأخرى. ولذا فإن الدعم المقدم للتعليم يجب أن يصرف بشكل متوازن بين المراحل والبرامج المختلفة على حد يضمن فعالية أداء هذا النظام، وهو مطلب مهم.. إلا أن الصعوبة تكمن فى قياس مدى تحقيق التوازن المطلوب بين هذه المراحل والتخصصات.

تحديد المستويات المناسبة للاستثمار

تواجه معظم الدول صعوبة فى تمويل التعليم، إلا أن هذه الدول تجد نفسها ملزمة بالمساهمة فى التمويل، حيث إن ضعف الاستثمار فى التعليم بصفة عامة والتعليم العالى بصفة خاصة من شأنه أن يضعف موقف الدول فى المقدرة على المنافسة الإقليمية والدولية فى الاقتصاد العالمى، ويؤدى كذلك إلى توسيع الهوة الاقتصادية والاجتماعية، وانخفاض المستوى المعيشى والصحى، واختلاف التوازن الاجتماعى. إن التنمية المستدامة والتطوير الاقتصادية لا يمكن إنجازه والمحافظة عليه إلا من خلال وجود نظام للتعليم العالى يساعد على الإبداع والابتكار.

ويتطلب تطوير نظام شامل للتعليم تخصيص موارد مالية كافية للإيفاء بمتطلبات التغيير، وعليه ينبغى وضع محددات وأولويات للصرف لتحقيق التوازن فى توزيع الموازنات، وتخصيص مبالغ كافة لمستويات التعليم المختلفة وفق التنظيم الإدارى للتعليم فى كل دولة. ووفقًا لخبرات الدول المتقدمة التى ركزت على الاهتمام بالتعليم لدعم النمو الاقتصادى والاجتماعى، يتبين أنها تخصص ما بين ٤٪- ٦٪ من الناتج المحلى الإجمالى للتعليم، وتخصص للتعليم العالى ما نسبته ١٥ - ٢٠٪ من الإنفاق العام، ويعطى ذلك دلالة على مدى اهتمام هذه الدول بالنظام التعليمى وإدراكها لأهميته فى دفع حركة التنمية والارتقاء بمكانة المجتمع، وتقدم الدول والشعوب.

تغير دور الدولة

نظراً لتراجع دور الدول فى التحكم وتمويل التعليم العالى، تسعى هذه الدول إلى الابتعاد عن الأساليب التقليدية فى تطوير وتحديث منظومة التعليم العالى. ولذا فهى تشجع التغير من خلال الدعم وتذليل الصعوبات، التى قد تواجهها مؤسسات التعليم العالى، وكذلك من خلال إيجاد إطار عمل واضح يمكن الدولة من لعب دور المنظم والمشرف على التعليم العالى، وتوفير الحوافز المالية والتسهيلات الملائمة لتمكين الجامعات والكليات الخاصة للقيام بمهامها وأداء رسالتها التعليمية، والمساهمة فى رفد التنمية بالكوادر المؤهلة والمدربة.

وينبغى على الدول الاستفادة من الفرص والميزات التى تقدمها ثورة المعلومات والاتصالات واقتصاد المعرفة فى وضع الخطط والسياسات لتطوير نظام التعليم العالى ليكون أكثر فعالية وتأثيراً ومساهمة فى إعداد القوى البشرية القادرة على الإبداع، والأخذ بزمام المبادرة فى عملية التطوير والتجديد. وعلى الرغم من صعوبة تحديد إطار مناسب لجميع الدول، إلا أن هناك قواسم مشتركة يمكن أن تكون عامة لهذه الدول. وأهم ما فى ذلك وجود رؤية محددة وواضحة المعالم وبعيدة المدى للنهوض بالتعليم العالى. ويجب أن تشجع الدول سهولة تحرك الطلبة وانتقالهم بين الدول، ومن مؤسسة تعليمية إلى أخرى، من خلال وجود شفافية وآليات فى النظام التعليمى، تساعد الاعتراف بالمؤهلات ومعادلتها والحصول على القروض الطلابية، واطار واضح للرسوم وحساب ومعادلة درجات الطلبة، وكذلك تشجيع التعليم مدى الحياة. وفتح الآفاق أمام الطلبة للإبداع والابتكار، ودعم القطاع الخاص للمشاركة فى تقديم التعليم العالى المتميز بالشفافية والجودة العالية.

إن إتاحة الفرصة أمام القطاع الخاص فى توسيع المشاركة فى التعليم العالى لابد أن يلازمها إيجاد متطلبات وشروط واضحة تضمن تقديم تعليم جيد، مع مراعاة إتاحة المجال لالتحاق الطلبة، وتذليل الصعوبات التى قد تحول دون التحاقهم بالدراسة. ويعتبر وجود نظام لضمان الجودة والحفاظ عليها فى التعليم العالى أحد أهم الجوانب التى ينبغى التركيز عليها والاهتمام بها. ولذا لابد من وجود لوائح

ونظم، وجهات معنية بتقييم المؤسسات التعليمية ومتابعتها، وكذلك وجود وكالة أو مجلس يعنى باعتماد هذه المؤسسات.

اعتمد أغلب مؤسسات التعليم العالى فى كثير من الدول على التمويل الحكومى، واعتباره مصدرا رئيساً لتحمل تكاليف هذه المؤسسات. ومع زيادة الطلب على التعليم العالى، وارتفاع التكاليف وقلة المصادر المتاحة لدى بعض الدول، أصبح من الصعوبة عليها تحمل تكاليف التعليم بشكل كامل، دون إيجاد مصادر أخرى تساهم فى التمويل. وبناء على ذلك، فقد سعت بعض الدول إلى إيجاد مصادر لدعم التعليم العالى لتخفيف الأعباء عليها؛ مما يعنى إدخال نظم ومعايير جديدة للتمويل لم تكن مألوفة فى مؤسسات التعليم العالى، ولا فى المجتمع. ومن الإجراءات التى اتبعتها بعض الدول للحصول على مصادر إضافية لتمويل التعليم العالى مشاركة الطلبة فى التكاليف، وتشجيع التبرعات والهبات، واستثمار بعض المرافق الخاصة بالمؤسسات التعليمية، وتقديم الحوافز للقطاع الخاص للمشاركة فى فتح الجامعات والكليات بهدف تخفيف العبء على الحكومات، وتقليل الضغط على مؤسسات التعليم العالى الحكومية.

دعم البنك الدولى للتعليم العالى

كان دعم البنك الدولى للتعليم العالى خلال السبعينيات والثمانينيات متواضعاً، وكان يقدم فى أضيق الحدود لإنشاء برامج جديدة، أو لتحسين معايير الجودة للأنشطة التدريسية والبحثية، وساهم هذا الدعم فى تبنى مشاريع أكاديمية واعدة، إلا أنها عادة لا تكتب لها الاستمرارية مع مرور الوقت.

ولم يقدم البنك خلال تلك الفترة دعمًا طويل الأجل للتعليم العالى، إلا فى حالات نادرة.

ونظرا لأن دعم البنك الدولى للتعليم العالى لم يسهم فى تحقيق التطوير المنشود لهذا القطاع، فقد تم فى عام ١٩٩٢م تقييم المشاريع التى دعمها البنك، ونتيجة لذلك انتقدت المشاريع المدعومة كونها لم تقدم تغيراً ملموسًا وفاعلاً للتعليم العالى، واتضح من هذا التقيم ثلاثة دروس مهمة:

• الدعم الشامل للتطوير أكثر فعالية من الدعم المقدم على شكل وجبات مجزئة

تبنى فكرة برامج التطوير الموسعة والشاملة المبنية على خطط واستراتيجيات واضحة يعتبر خيارا أفضل للنهوض بالتعليم العالى، حيث إن هذه الخطط تكون مدروسة بعناية، وطويلة الأجل، كما أنها تتضمن محاور عديدة قد يكون من ضمنها التمويل، والتوسع فى التعليم العالى الخاص، والجودة، والإدارة، وغيرها من القضايا المهمة، التى من شأنها الارتقاء بمستوى التعليم العالى. وتبنى مشاريع ذات نظرة شمولية تحتاج إلى دعم أوسع، ومواقف جادة من الحكومات، وآليات عمل واضحة وملزمة.

وعند تبنى مثل هذه المشاريع، لا يعنى أيضا أن كل جوانب التطوير تكون مرة واحدة، وفى عملية واحدة، بل لابد أن ينظر إلى الإمكانيات والتحديات، وعليه يوضع مشروع التطوير فى مراحل زمنية محددة وفقًا للمعطيات والقدرات المتاحة، وبما يضمن استمرارية ونجاح مشروع التطوير، ولربما ينظم ذلك فى سلسلة من المراحل والعمليات كما تم فى عدد من الدول مثل: الصين، وأندونيسيا، وكوريا، وتونس.

• مراعاة الجوانب السياسية والاقتصادية فى عملية التطوير

يبدو أنه وحتى بداية التسعينيات أن اهتماما ضئيلا وعناية بسيطة وجهت تجاه العوامل السياسية والاقتصادية عند النظر فى تطوير التعليم العالى. وكانت النظرة حقيقة فى هذا الجانب، وتقوم على افتراض أن كل ما يتطلبه الأمر هو الوصول إلى عقد اتفاقية مع المسؤولين من متخذى القرار فى الدولة، وأن ذلك يكفى للمضى قدمًا فى عملية التطوير، إلا أن التجارب أثبتت أن ذلك لا يكون كافيًا، وفى كثير من الدول، تقف مجموعات معارضة لفكرة التغيير والتطوير، وترفض لبرامج المقترحة لتطوير التعليم مما يشكل حرجًا وضغطًا على الحكومات. وعلى النقيض من ذلك، يتبين أنه عندما يقوم متخذو القرار بنشر الوعى فى المجتمع لضرورة التغيير وتوضيح الدواعى الرامية إلى ذلك، فإن الأمور تكون أسهل لأنها تولد قناعات لدى الناس، وتكون مبنية على مناقشات ومشاورات فتكون المواقف المجتمعية إيجابية، والأفكار أكثر قبولاً عند الناس، مما يساعد فى تطبيق مشاريع التطوير.

• العناية بتقديم الحوافز للحث على التغيير

يجب ألا تقدم مشاريع التطوير وكأنها أمور ملزمة للدول أو الشعوب، بل ينبغى تقديمها على أنها دعم للمشاركة فى إحداث تغيير إيجابى فى النظام التعليمى، كما يجب أن يلازم ذلك تقديم حوافز على شكل برامج مصاحبة لتكون مثيرة للاهتمام، وجديرة بالتقدير، من الطرف الآخر. وللبنك الدولى تجربة إيجابية فى هذا الإطار من خلال اتباع سياسات التمويل المبنى على المنافسة، وإدارة نظم المعلومات، حيث اتضح أن مؤسسات التعليم العالى تتنافس فى الحصول على هذه الحوافز، وتشجعها على تحسين أدائها، ووسيلة ناجحة للتغيير والتحديث، ويتبين ذلك من المشاريع المقدمة فى بعض الدول، مثل: الأرجنتين، تشيلى، ومصر، وغينيا، وأندونيسيا.

توجيهات للدعم المستقبلى للبنك

يعتبر الاستثمار فى التعليم العالى معلمًا مهمًا فى استراتيجيات التطوير التى تركز على بناء المجتمعات الديموقراطية، والاقتصاد المبنى على المعرفة. ويمكن للبنك الدولى أن يلعب دورًا محوريًا فى تسهيل الحوار السياسى، والمشاركة فى تقديم المعلومات، والدعم المادى للبرامج الإصلاحية فى التعليم العالى.

تسهيل المحادثات السياسية والمشاركة فى تقديم المعلومات

تواجه مقترحات التطوير غالبًا بالمقاومة والرفض؛ لأنها قد تتعارض مع بعض الممارسات السائدة، وتؤثر على مصالح بعض المجموعات ذات النفوذ السياسى والمالى، ومن هنا ينبغى معالجة ذلك بطرق دبلوماسية، تساعد على الوصول إلى هذه المجموعات ومحاورتها بأهمية ودواعى التطوير ومجالاته وإيجابياته، ويمكن للبنك الدولى بالمساعدة فى تسهيل هذه المهمة، من خلال توفير البيانات والمعلومات الداعمة للتغيير، وفتح مجال الحوار مع المعنيين والمستفيدين، ووضع الأهداف والخطط العامة، إضافة إلى المشاركة فى بعض الفعاليات المتعلقة بالتطوير؛ بهدف الوصول إلى اتفاق عام على أهمية إجراء التطوير، وتوضيح أهميته للفرد والمجتمع. وللوصول إلى الإقناع والاتفاق المنشود، يمكن للبنك الدولى أن يبرز خبراته وتجاربه الناجحة فى بعض الدول، التى ساهمت فى تحديث وإنجاز برامج لتطوير التعليم

العالى. إن قيام البنك ومشاركته فى إدارة الحوار الداخلى له أهمية كبيرة فى وضع رؤية بعيدة المدى، وبناء ملامح وأطر التغيير وفقًا للقناعات الوطنية، مما يكون له الأثر البالغ فى إعداد وبناء خطط استراتيجية لتطوير نظام التعليم العالى.

وترجع أهمية مشاركة البنك فى ادارة الحوار فى الدول المستفيدة من الدعم إلى عاملين مهمين: يتعلق العامل الأول بوجود خبرة تراكمية واسعة عبر العالم يمكن تقديمها كنماذج حية للمستفيدين والمؤثرين على اتخاذ القرار، ويتعلق الثانى بإمكانية ربط عملية التطوير فى التعليم العالى، بالتطوير الشامل للاقتصاد. وبذا يمكن للبنك تبنى طريقة شمولية للتطوير، تربط بين مختلف القطاعات فى الدولة الواحدة متضمنًا ذلك التعليم العالى.

دعم التطوير من خلال البرامج والمشاريع

يقدم البنك الدولى دعمًا للخطط المدروسة والجادة التى تسعى لتطوير التعليم العالى، ويعطى أولوية للبرامج والمشاريع ذات الأثر الإيجابى فى التجديد، ويتمثل ذلك فى الآتى:

- التوسع فى تنويع مؤسسات التعليم العالى (المؤسسات الخاصة، والمؤسسات غير الجامعية) بغرض توسيع دائرة الدعم المالى، وتأسيس إطار للتعليم مدى الحياة، وضمان وجود خيارات أكثر للقيود ومسارات متعددة للتخصصات ومستويات التخرج.
- بناء القدرات الذاتية وتقوية البحث العلمى والتكنولوجى فى حقول معرفية منتقاة، ومرتبطة مع أولويات الدولة التى تخدم خططها التنموية.
- تحسين المواءمة والجودة فى التعليم العالى.
- إيجاد آليات للمساواة فى الحصول على الفرص التعليمية، من خلال البعثات والقروض الطلابية والمساعدات المالية؛ لتوسيع فرص الالتحاق بالتعليم العالى للمحتاجين وذوى الحالات الصعبة.
- إنشاء نظام مالى مرن وقابل للاستدامة والاستمرارية.

- تقوية القدرات الإدارية من خلال التدريب، وإدخال نظام إدارى للمعلومات؛ بهدف تطوير الكادر الإدارى، وتطوير آليات للمتابعة والمساءلة تضمن فعالية الأداء وحسن الاستخدام للموارد المتاحة.

- تعزيز دور تكنولوجيا المعلومات ووسائل الاتصال لتقليل الفجوة الرقمية. وتجدر الإشادة هنا بجهود البنك الدولى ومبادراته فى هذا الجانب، والمتمثلة فى الجامعة الافتراضية الأفريقية، وتطوير شبكات التعلم، وإيجاد روابط التعلم العالمية.

وتشير خبرات البنك الدولى إلى أن الدعم المقدم للدول المستفيدة يفترض أن يراعى الآتى:

- مراعاة الظروف الخاصة بالدولة.

- مراعاة الخطط الاستراتيجية لوطنية وخطط المؤسسات التعليمية.

- التركيز على الاستقلالية والإدارة الذاتية والمساءلة.

- التركيز على بناء القدرات الذاتية للمؤسسات التعليمية، والاستفادة من خبرات دول المنطقة فى المجال نفسه.

- مراعاة وضع إطار زمنى متسلسل ومنسجم مع طبيعة وظروف الدولة ومؤسساتها التعليمية.

- مراعاة الجوانب السياسية ذات الطابع المحلى، والتى تؤثر على التعليم العالى.

إن مراعاة الجوانب المذكورة والتركيز عليها يعتبر جانبًا مهمًا لإنجاح جهود البنك الدولى لتطوير نظام التعليم، فلكل دولة ظروفها الخاصة التى ينبغى الوقوف عندها ودراستها بعناية تامة، ومن العوامل المؤثرة: المستوى الاقتصادى، والموقف السياسى، وحجم الدولة وكثافتها، والاستقرار السياسى، ومستوى الدخل للدولة والأفراد وهذه عوامل متداخلة ومؤثرة فى أى عملية للتطوير، ولا يمكن إغفالها أو تجاهلها إذا ما أريد النجاح للمشاريع والبرامج التى يقدمها البنك الدولى. وإضافة إلى ذلك، لابد من وجود التزام من الدولة الراغبة فى الحصول على الدعم، ويتمثل ذلك فى الإحساس بوجود حاجة ماسة للتطوير، ووجود رغبة أكيدة والتزام بالتطوير، وبمعنى

آخر أن تكون لدى الدولة موقف ثابت نحو أهمية التطوير ووضوح فى العمل على تبنى فكرة التطوير والمضى فيها قدما.

وفى الدول التى تكون فيها الحاجة ضرورية للتطوير، فلابد من ربط الدعم ببعض الضوابط، ومنها:

- برنامج للقروض قابل للتكيف والتعديل وخصوصا فى الدول، التى لديها خطة استراتيجية واضحة المعالم، وتتميز بالاستقرار السياسى.
- إمكانة توسيع ميزانية الدعم المالى ليشمل كل النظام التعليمى وليس التعليم العالى الأولوية، ولتأكيد الحصول على التزام واضح من متخذى القرار والمؤثرين فيه لدعم خطة التطوير المقترحة.
- توفير القروض للدعم الفنى، عندما تكون الدولة راغبة فى إجراء التطوير المطلوب فى التعليم العالى، ولكنها لا تستطيع إيفاء جميع الشروط الموضوعة من البنك الدولى. وقد يساهم ذلك فى بناء قاعدة جيدة للتفاهم، وإيجاد قناعات لدى المجموعات المؤثرة فى المجتمع مما يؤدى فى النهاية إلى إجماع وطنى بضرورة التطوير، ويكون ذلك بمثابة التجربة المبدئية على نطاق ضيق، ومن ثم يتوسع ليشمل قطاع التعليم العالى أو القطاع التعليمى بأكمله.
- التوسع فى الحصول على الدعم والضمانات المالية فى الجهات والشركات الدولية، ويمكن فى هذه الحالة اللجوء إلى نظام القروض فى البنك الدولى، والمعروف باسم قروض البنك الدولى لإعادة البناء والتنمية Internationel Bank For Reconstruction and Development loans ويقدم هذا النوع من القروض من البنك المذكور لدعم التعليم العالى الخاص، وفى الدول التى يتوافر فيها نظام للحوافز والمتابعة لتشجيع القطاع الخاص للاستثمار فى هذا الجانب، وتخصص القروض للنهوض بجودة المؤسسة التعليمية والحصول على الاعتماد، ودعم آليات القروض الطلابية.

ويتبين أن أغلب الخيارات التى طرحها تناسب الدول ذات الدخل المتوسط، وعند تقديم الدعم للدول، يميز البنك الدولى بين ثلاث فئات من الدول، هى: الدول فى

طور التحول transition countries والدول ذات الدخل المنخفض low - income courntries، والدول الصغيرة small countries، ومثل هذه الدول تعمل فى ظروف استثنائية، وتحتاج إلى اهتمام أكبر، وإلى تحديد أولوياتها بعناية فائقة.

- انتهجت الدول التى فى طور التحول والتى من ضمنها دول أوربا الشرقية، وبعض الدول الآسيوية مسارات جيدة لتطوير التعليم العالى فيها، وتضمن ذلك: مرونة فى المناهج، تصميم برامج دورات قصيرة، إيجاد وتبنى إطار للمراقبة والتنظيم، إنشاء نظام للتمويل يشجع مؤسسات التعليم للاستجابة لمتطلبات السوق التى تركز على التنوع والجودة فى المخرجات. وإضافة إلى ذلك، عملت هذه الدول إلى إيجاد آليات لدعم الطلبة الراغبين فى مواصلة دراستهم الجامعية، والعمل على تمهين العمل الإدارى ورفع مستوى القدرات الإدارية. إلا أن ذلك كله يرتبط بأهمية زيادة الاستثمار فى التعليم العالى لبناء القدرات المبدع فى الجوانب الأكاديمية والإدارية، ولتوسيع قاعدة البرامج المقدمة، ولتقديم برامج جديدة تستجيب وتنسجم مع التخصصات الحديثة المطلوبة فى سوق العمل.

- هناك ثلاث أولويات للدول ذات الدخل المنخفض لتطوير التعليم العالى، وتشمل الآتى:

١- بناء القدرات الإدارية، وتطوير التعليم الأساسى والثانوى، وتوفير التدريب الملائم لأعضاء الهيئة التدريسية والمدراء.

٢- التوسع فى تخريج المهنيين والفنيين المؤهلين، من خلال إيجاد شراكة بين الحكومة والقطاع الخاص فى تحمل التكاليف، ويمكن أن يكون ذلك فى مؤسسات تدريبية متخصصة وغير جامعية.

٣- الاستثمار فى مجالات تدريبية وبحثية متقدمة فى حقول معرفية مختارة، تكون الدولة فى حاجة ماسة إليها، وضرورية لتحقيق النمو والتقدم.

وفى الدول التى تسعى إلى خفض معدل الفقر فيها، ينبغى أن يكون التركيز على إيجاد معايير لاستغلال الموارد واستثمارها لضمان تحقيق التوازن فى دعم قطاع التعليم وتطويره، وإيجاد مشاركة فاعلة للتعليم العالى والعمل ببرنامج التعليم

للجميع، فضلاً عن التركيز على مؤسسات إعداد وتدريب المعلمين، ورفع كفاءة التعليم العالى للمساهمة فى تطوير القطاعات الأخرى مثل الزراعة، والصحة، والبيئة وغيرها، ورفع مساهمة التعليم العالى فى الجهود المبذولة لتنويع مصادر الدخل.

- ولمواجهة احتياجات التعليم العالى فى الدول الصغيرة، هناك مجموعة من الأولويات ينبغى الاهتمام بها، ومن بينها:

١- إيجاد شركات فى الإطار الإقليمى والدول المجاورة لإنشاء شبكة لربط الجامعات.

٢- تركيز مؤسسات التعليم العالى على توفير القوى البشرية الوطنية ذات المهارات والقدرات العالية، مع زيادة استيعاب فى التعليم العالى.

٣- إيجاد شراكة وارتباط بين الحكومات الوطنية وموسسات التعليم العالى الخارجية.

إطار عمل للتعاون الدولى

نتيجة للعولمة والمؤسسات التعليمية العابرة للقارات، ظهرت قضايا مهمة أثرت على التعليم العالى فى كل الدول، ولكن ذلك خارج عن سيطرة الحكومات الوطنية، وظاهرة كونية غزت أغلب دول العالم حتى الآن، ولذا يواجه النظام التعليمى عديداً من التحديات، وأحد هذه التحديات هجرة العقول «رأس المال البشرى» الذى أدى إلى وجود نقص فى الكوادر البشرية المحلية المؤهلة فى مجالات وتخصصات مهمة مرتبطة بالتنمية، ومن ضمن التحديات غياب وجود أطر لضمان الجودة والاعتماد، وغياب التشريعات التى تحكم عمل الجامعات والمؤسسات الأكاديمية الأجنبية. إضافة إلى غياب اللوائح المنظمة للتعليم عن بعد وغيرها من الأنماط الحديثة فى التعليم، ووجود عقبات للوصول والاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ويعمل البنك الدولى مع شركائه فى المجتمع الدولى لتطوير إطار عمل يشجع على تحقيق الاستفادة الكونية العامة من التعليم العالى فى المستقبل، من خلال النظر إلى عدد من القضايا والأمور المتعلقة بالتعليم العالى. والتى تتضمن ما يأتى:

* هجرة الأدمغة: يمكن النظر إلى العمل ببعض المعايير للتعامل مع هذه القضية ومنها:

- زيادة الاعتماد على تقديم البرامج الأكاديمية والمؤهلات المشتركة.
- تخصيص بعض المبالغ المتبرع بها للبعثات لتوفير المعدات والأجهزة والمواد، التى يحتاجها العلماء، وجزء آخر من المبالغ لتبادل المعلومات والخبرات العلمية.
- تفضيل الانبعاث إلى مؤسسات معروفة بجودتها العالية فى الدول النامية، والتى لديها فائض فى المهارات والكفارات البشرية مثل الهند.
- إيجاد بيئة ملائمة للعمل للباحثين والمتخصصين الوطنيين.

• إطار لضمان الجودة وفق المستويات العالمية

إضافة إلى الدعم المقدم لمشاريع اعتماد المؤسسات فى بعض الدول، يمكن للبنك الدولى المساهمة فى إعداد إطار لضمان الجودة والمؤهلات العلمية وفق المستويات العالمية، بالتشاور مع بعض المتبرعين والجمعيات المهنية المتخصصة، ومن خلال التسهيلات المقدمة من البنك، وتصنيف المبادرات المتعلقة بهذا الشأن إلى نوعين رئيسيين:

الأول: تقديم المساندة المالية والفنية لمجموعات من الدول الراغبة فى إنشاء نظام لضمان الجودة على مستوى المنطقة الإقليمية، إضافة إلى إيجاد مكتب أو مجلس وطنى للغرض نفسه، **والثانى**: تقديم الدعم للحصول على المساعدة لضمان الجودة والاعتماد من الوكالات الدولية المتخصصة فى هذا المجال.

• المعوقات التجارية

يعمل البنك الدولى على المستوى الدولى والمحلى لمساعدة الطلبة من عدم الانزلاق أو الالتحاق فى مؤسسات أكاديمية ضعيفة أو غير معترف بها. والتأكد من أن الآليات الموضوعة لا تعيق دخول المستثمرين فى التعليم العالى إلى السوق المحلية، ويمكن تحديد وتطبيق بعض المعايير لتقييم المستثمرين الأجانب فى التعليم

العالى وخاصة تلك المؤسسات التى لم تحصل بعد على الاعتماد النهائى من جهات دولية معترف بها، ومنها:

- توفير الحد الأدنى من البنية التحتية والأجهزة والموظفين.
- توفير بيانات دقيقة وشفافة عن السياسات، والرسالة، والبرامج، وأساليب التقييم والتغذية الراجعة، وغيرها من الأمور المتعلقة بالنواحى الأكاديمية، إضافة إلى توضيح قنوات تقديم الشكاوى والاستئناف.
- إيجاد شراكة فى بناء القدرات بين المزود الأجنبى والمؤسسات المحلية.
- ضمان تقديم برامج أكاديمية على المستوى نفسه والجودة نفسها إلى تقدم فى البلد الأم.

• حقوق الملكية الفكرية

يعرف البنك الدولى خدماته فى مجال حقوق الملكية الفكرية، من خلال قيامه بدور الوسيط لإيجاد صيغ للشراكة والتعاون بين الشركات المصنعة والجامعات لتسهيل الحصول على الدعم المناسب لبعض المنتجات، التى تحتاجها المؤسسات التعليمية، ويمكن للبنك الدولى أيضًا فتح قنوات للتعاون مع بعض المؤسسات، ومثال ذلك الحصول على مساندة معهد ماساشوستس للتكنولوجيا the Massachusetts Institute of Technology لتقديم مقرراته مجانًا على الشبكة العالمية للإنترنت، والاتفاقية التى أعلن عنها مؤخراً مع ستة ناشرين للمجلات الطبية، لإتاحتها بالمجان فى أكثر من ٦٠٠ مؤسسة علمية فى ستين دولة فقيرة.

تقليل الفجوة الرقمية

يعتبر تقليل الفجوة الرقمية بين الدول أحد الالتزامات الاستراتيجية للبنك الدولى؛ حيث يعمل البنك على محاولة تقليل الفجوة الرقمية بين الدول المتقدمة والدول النامية، من خلال دعم الاستثمار فى البنية التحتية للتكنولوجيا المعلومات والاتصالات فى التعليم العالى فى الدول النامية والفقيرة، ومنطلق البنك فى هذا الشأن من خلال مبادرة الألفية للعلوم .The Millennium Science Initiative.

وخلاصة القول، أن البنك الدولى يبذل جهـوداً مكثفة لدعم قطاع التعليم العالى، وتشجيع النهوض والارتقـاء به فى الدول المحتـاجة؛ إذ إن البنك يرى أن تقـوية بناء قدرات التعليم العالى، والنهـوض بمؤسساته للمشاركة بشكل أفضل فى المجتمعات والدول سوف يسهم فى تقليل الفقر فى هـذه الدول؛ إذ إن التعليم له تأثيرات إيجابية فى الجوانب الاقتصادية عـلى المدى البعيد، ويسـهم فى تحسين المستويات الاجـتماعية والاقتصادية للأفراد والمجتمعات.